

بانوراما الشرق الأوسط

حصاد أسبوعي لأحداث الشرق الأوسط المحلية والدولية



عززت تركيا إجراءاتها الأمنية وحملات توقيف ضد عناصر مشتبه بانتمائهم لداعش، وزادت ميزانية الدفاع ودعمت برامج الطائرات المسيّرة والمضادة للصواريخ، فيما دعا أردوغان للعودة إلى برنامج F-35 وشدد هاجان فيدان على الدور الاستراتيجي في أمن البحر الأسود ودعم العمليات الأمنية في سوريا.

اندلعت احتجاجات واسعة في إيران في عدة محافظات ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية، مع مواجهات استخدمت فيها قوات الأمن الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع، ما أفضى لمقتل العشرات واعتقال الآلاف، وانقطاع شبه كامل للإنترنت، ما يعكس استمرار الضغوط الداخلية وتفاقم هشاشة الأمن الاجتماعي.

نفذت القوات الإسرائيلية غارات على مواقع حزب الله في لبنان ومواقع حماس في غزة، مع عمليات اعتقال في الضفة الغربية، وصادقت على خطوات استيطانية جديدة، وأطلقت تحذيرات ضد إيران، مع استمرار تطوير الدفاعات الجوية، ما يعكس تركيزها على مواجهة التهديدات الإقليمية وضمان الأمن الداخلي.

استؤنفت الاشتباكات بين الجيش السوري وقسد في حلب مع فرض مناطق عسكرية وإجلاء المدنيين، وأسفرت عن قتلى ونزوح آلاف السكان، في وقت جرت محادثات أمريكية-إسرائيلية-سورية لتنسيق خفض التصعيد، واستمرت دمشق بإعادة هيكلة الجيش ودمج الفصائل المحلية، ما يعكس استمرار التحديات الأمنية الداخلية.

نفذت الأجهزة الأمنية العراقية عمليات استباقية ضد خلايا داعش واعتقالات لعناصر مشتبه بهم، مع فرض حظر تجول مؤقت في ميسان بعد موجة اغتيالات، وسجلت بغداد حوادث قتل عائلية وانتحارات، بينما أطلق الحشد خطة لتأمين الزيارة الرجبية، ما يبرز الجهود المتزامنة لمواجهة الإرهاب والحفاظ على الأمن المدني.

استعاد الجيش اليمني السيطرة على المكلا وعدن بعد انسحاب جزئي للمجلس الانتقالي، مع فرض حظر تجول وانتشار أمني واسع، بينما انسحبت الإمارات وأعلنت القوى الجنوبية حل المجلس الانتقالي، ما يعكس تحولات أمنية كبرى في الجنوب وتداعيات إقليمية مرتبطة بالتحالفات.

نفذ الجيش اللبناني المرحلة الأولى من نزع سلاح الجماعات جنوب الليطاني، مع اكتشاف أنفاق ومرافق عسكرية، فيما واصلت إسرائيل ضرباتها الجوية على مواقع حزب الله، وعزز الجيش الانتشار الأمني، مع تسجيل حوادث محدودة وتهديدات مستمرة لحفظة السلام، ما يعكس تحديات أمنية داخلية وإقليمية مترابطة.

1. تركيا:

- أقرت الحكومة التركية في 3 يناير دخول ميزانية الدفاع والأمن لعام 2026 حيز التنفيذ، مع تخصيص نحو 27.34 مليار دولار للإنفاق العسكري والأمني بزيادة تقارب 30% مقارنة بالعام السابق، منها 19.08 مليار دولار لوزارة الدفاع بزيادة 31.6%، في خطوة عكست أولوية تطوير القدرات الدفاعية، خصوصاً برامج المقاتلة الوطنية KAAN ومنظومة "القبة الفولاذية" للدفاع الجوي، ضمن مسعى لتعزيز الاستقلال العسكري وتقليل الاعتماد الخارجي.
- دعا الرئيس "رجب طيب أردوغان" في 4 يناير إلى إعادة تركيا إلى برنامج مقاتلات F-35، معتبراً أن العودة تمثل "أمرًا حاسماً لأمن حلف الناتو"، ومشيراً إلى وجود فرصة سياسية مع إدارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" لإعادة فتح الملف، في ظل محاولات أنقرة موازنة استثماراتها الدفاعية الوطنية مع استمرار اندماجها في المنظومات الغربية.
- أكد وزير الخارجية "هاكان فيدان" خلال مشاركته في قمة أوكرانيا بباريس في 5 يناير أن أمن البحر الأسود يشكل أولوية استراتيجية لتركيا، محذراً من تصاعد التهديدات المرتبطة باستخدام المسيّرات ضد السفن والموانئ، ومعلنًا استعداد أنقرة للمساهمة في ترتيبات السلام والأمن البحري بعد انتهاء الحرب، انطلاقاً من موقعها الجغرافي ودورها كطرف محوري في توازنات البحر الأسود.
- شدد فيدان في 6 يناير، عقب ختام اجتماعات باريس، على استعداد تركيا لتحمل مسؤوليات مباشرة في أمن الملاحة البحرية في البحر الأسود بعد أي تسوية في أوكرانيا، مؤكداً استمرار دور أنقرة كوسيط سياسي وأمني، في وقت تسعى فيه لتعزيز موقعها داخل ترتيبات الأمن الأوروبي دون الاصطدام بالتزاماتها داخل حلف الناتو.
- أعلنت وزارة الدفاع التركية في 8 يناير جاهزية أنقرة لتقديم "كل أشكال الدعم" لدمشق في حال طلبت ذلك لإنهاء الاشتباكات في مدينة حلب، موضحة أن العمليات الجارية "سورية بالكامل" وتستهدف الإرهاب، مع تأكيد مراقبة التطورات عن كثب، في سياق مقاربة تركية تجمع بين منع تمدد القوات الكردية المسلحة والحفاظ على قنوات تنسيق غير مباشرة مع الدولة السورية.
- كشف وزير الخارجية "هاكان فيدان" في 9 يناير عن وجود محادثات مستمرة بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وإسرائيل، معتبراً أن "قسد لا تفهم بلغة الحوار فقط"، ومشددًا على ضرورة التزامها باتفاق 10 مارس، في تصريح عكس تصعيداً في الخطاب التركي تجاه الفاعلين الكرد، وربط الملف الكردي بتوازنات إقليمية أوسع. فيما واصلت تركيا خلال الأسبوع ذاته جهودها لإعادة تموضعها ضمن

شبكات التحالفات الإقليمية، مع تقدم محادثات للانضمام إلى تحالف دفاعي سعودي-باكستاني، يقوم على مبدأ اعتبار الهجوم على أحد أعضائه هجوماً على الجميع، في صيغة تشبه المادة الخامسة في الناتو، بما يعكس سعي أنقرة لتنويع مظلاتها الأمنية خارج الإطار الغربي التقليدي.

2. إيران:

- اندلعت في 3 يناير احتجاجات واسعة في محافظات غربي إيران، حيث فتحت قوات الحرس الثوري الإيراني وقوات الأمن النار على متظاهرين، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 11 شخصاً في يوم واحد، وإصابة نحو 30 آخرين، بالتزامن مع تصريح المرشد الأعلى "علي خامنئي" بأن "المشاعبين يجب وضعهم في مكانهم"، وإعلان الحرس الثوري انتهاء فترة "التسامح" وبدء استهداف المنظمين بلا رحمة.
- اقتحمت في 4 يناير قوات الأمن (الشرطة "فراجا" والحرس الثوري) مستشفى الإمام الخميني في مدينة إيلام، مستخدمة الغاز المسيل للدموع داخل المبنى لاعتقال جرحى من المتظاهرين، في خطوة غير مسبوقة أثارت إدانات حقوقية، بينما صدرت تصريحات قضائية وعسكرية رسمية تميّز بين "المتظاهر المقبول" و"المشاعب" الذي يجب قمعه دون تساهل.
- صعد النظام في 5 يناير إجراءاته القمعية مع إعلان رئيس السلطة القضائية "غلام حسين محسنى إيجئي" أن "هذه المرة لن نرحم المشاعبين"، وأمره بتسريع المحاكمات ومنع أي مرونة قضائية، في وقت استمرت الاشتباكات في غرب البلاد باستخدام الذخيرة الحية والزجاجات الحارقة، وجرى اعتقال نحو 1000 شخص، بينهم قاصرون، مع ارتفاع حصيلة القتلى إلى 16 على الأقل منذ بدء الاحتجاجات.
- أفادت تقارير حقوقية في 6 يناير بمقتل ما لا يقل عن 27 متظاهراً منذ 28 ديسمبر، بينهم أطفال، وإصابة المئات واعتقال أكثر من 2000 شخص، مع استمرار القمع العنيف في محافظات كرمانشاه وإيلام ولورستان، وتوسع رقعة الاحتجاجات لتشمل إضرابات جزئية في الأسواق والجامعات.
- توسعت في 7 يناير الاحتجاجات إلى 89 موقعاً في 21 محافظة، بما فيها طهران وفارس وكرمانشاه، مع تسجيل ما لا يقل عن 15 حالة إطلاق نار مباشر من قوات الأمن، وظهور اضطرابات موضعية في خدمة الإنترنت في مناطق الاشتباك، في مؤشر على بدء استخدام أدوات التحكم الرقمي إلى جانب القمع الميداني.
- شهدت البلاد في 8 يناير تصعيداً غير مسبوق مع تسجيل 156 احتجاجاً في 27 محافظة، من بينها تظاهرات كبيرة في طهران، ونشر قوات الحرس الثوري البرية لقمع الاحتجاجات في كرمانشاه، وهي خطوة نادرة لم تُستخدم منذ احتجاجات "مهسا أميني" بالتوازي مع مقتل عنصريين من الحرس الثوري واعتقال أفراد أمن رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين.

- فرضت السلطات في 9 يناير انقطاعاً شبه كامل للإنترنت والاتصالات الهاتفية على المستوى الوطني (انخفاض الاتصال إلى أقل من 1-2%) لمنع تنسيق الاحتجاجات، بينما اتهم المرشد الأعلى "علي خامنئي" المتظاهرين بأنهم "مرتزقة للأجانب" وعلى رأسهم إدارة ترامب، مع استمرار الاشتباكات الليلية في طهران ومدن أخرى وحرق مركبات أمنية ومبانٍ رسمية، وسط حصيلة تراكمية قُدرت بين 48 و62 قتيلًا، بينهم نحو 14 عنصرًا من قوات الأمن، وأكثر من 2200 معتقل.

3. إسرائيل:

- نفذ الجيش الإسرائيلي في 3 يناير ضربات جوية مركزة على مواقع تابعة لحزب الله في جنوب لبنان، شملت موقع تدريب لوحدة الرضوان النخبوية ومستودعات أسلحة، مبرراً الهجمات بخرق الحزب لاتفاق وقف إطلاق النار، في وقت واصل فيه عمليات عسكرية ضد حركة حماس في قطاع غزة عبر تدمير بنى تحتية وأنفاق في بيت لاهيا شمال القطاع، ضمن سياسة منع إعادة التسلح رغم الهدنة الهشة.

- واصلت القوات الإسرائيلية في 4 يناير توسيع ضرباتها على مواقع لحزب الله وحماس في جنوب وشرق لبنان بعد إصدار أوامر إخلاء لسكان قرى مثل كفر حتا وعين التينة، بالتوازي مع تقارير عن دعم إسرائيلي غير مباشر لمليشيا محلية اشتبكت مع حماس في حي التفاح شرق مدينة غزة، في محاولة لإضعاف سيطرة الحركة داخلياً.

- شنّ الجيش الإسرائيلي في 5 يناير موجة ضربات جوية واسعة استهدفت بنى تحتية لإنتاج وتخزين السلاح تابعة لحزب الله وحماس في لبنان، بينما ناقش رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" داخل مجلس الأمن الإسرائيلي خيارات توسيع العمليات ضد حزب الله، وفي غزة قُتل فلسطيني بعد عبوره خط "الخط الأصفر" جنوب القطاع، مع استمرار عمليات الهدم شمالاً.

- استمر التصعيد العسكري في 6 يناير عبر غارات إسرائيلية إضافية على مواقع حزب الله في جنوب لبنان وسط تحذيرات إسرائيلية من أن عدم نزع سلاح الحزب بالكامل قد يقود إلى مواجهة أوسع، فيما نفذت القوات الإسرائيلية هجمات مدفعية وجوية في خان يونس ووسط قطاع غزة أسفرت عن مقتل فلسطينيين، من بينهم طفلة، في خرق جديد لوقف إطلاق النار. وسّعت الحكومة إجراءاتها السياسية-الأمنية في الضفة الغربية بالمصادقة النهائية على تنفيذ مشروع استيطاني كبير في منطقة E1 شرق القدس يشمل أكثر من 3,400 وحدة سكنية، في خطوة اعتُبرت جزءاً من تثبيت السيطرة الأمنية والجغرافية رغم الانتقادات الدولية.

- كَتَّف الجيش الإسرائيلي في 7 يناير عملياته داخل قطاع غزة بحثاً عن جثة الرهينة "ران غفيلي" مع مواصلة تدمير بنى تحتية لحماس واحتجاز نحو 1287 فلسطينياً بموجب قانون "المقاتلين غير الشرعيين"، بالتزامن مع استمرار المدهامات والاعتقالات اليومية في مدن وبلدات الضفة الغربية.

- صعد الجيش الإسرائيلي بين 8 و9 يناير ضرباته الجوية على مواقع حزب الله في عدة مناطق جنوب لبنان، من بينها جبل الريحان، بعد إعلان الجيش اللبناني استكمال المرحلة الأولى من نزع سلاح الحزب جنوب نهر الليطاني، معتبراً الخطوة غير كافية لضمان أمن الحدود، وفي غزة قُتل 13 فلسطينياً نتيجة غارات إسرائيلية متواصلة، مع استمرار الاشتباكات قرب خط الفصل.
- وسّعت الحكومة الإسرائيلية في 6 يناير إجراءاتها السياسية-الأمنية في الضفة الغربية بالمصادقة النهائية على تنفيذ مشروع استيطاني كبير في منطقة E1 شرق القدس يشمل أكثر من 3,400 وحدة سكنية، في خطوة اعتُبرت جزءاً من تثبيت السيطرة الأمنية والجغرافية رغم الانتقادات الدولية.
- شاركت إسرائيل خلال الفترة نفسها في محادثات أمنية غير معلنة مع سوريا بوساطة أمريكية في باريس، هدفت إلى خفض مستوى الاحتكاك وتنسيق ترتيبات أمنية محدودة، في مسعى لإدارة التوتر الإقليمي بالتوازي مع استمرار العمليات العسكرية الميدانية.

4. سوريا:

- أعلنت وزارة الدفاع السورية في 3 يناير بدء عملية إعادة هيكلة شاملة للجيش السوري لبناء قوة وطنية تمثل جميع المكونات، مع التركيز على دمج الفصائل المسلحة وتعزيز الجاهزية الأمنية، بالتزامن مع فرض حظر تجول واعتبار حي الشيخ مقصود في حلب منطقة عسكرية مغلقة بعد انتهاء مهلة انسحاب قوات سوريا الديمقراطية، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات مباشرة بين الطرفين.
- نفذت القوات الحكومية السورية خلال 4 و5 يناير ضربات استهدفت منصات يُشتبه باستخدامها لإطلاق طائرات مسيّرة تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في محيط دير حافر شرق حلب، في إطار تصعيد محدود، بينما نفت قسد الاتهامات ووصفتها بالمفبركة، بالتوازي مع استئناف محادثات أمنية غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل في باريس لإحياء اتفاق فصل القوات لعام 1974 وإنشاء قناة تواصل عسكري.
- جدّدت القوات الحكومية وقوات سوريا الديمقراطية الاشتباكات في 6 يناير داخل أحياء الشيخ مقصود والأشرفية وباني زيد في مدينة حلب، مع تبادل القصف وسقوط إصابات بين المدنيين، فيما أعلنت السلطات السورية هذه الأحياء مناطق عسكرية مغلقة وأمرت السكان بالإخلاء، وسط اتهامات متبادلة بخرق التفاهات الأمنية السابقة.
- صعد الجيش السوري عملياته في 7 يناير معلناً أن جميع مواقع قوات سوريا الديمقراطية في أحياء حلب الشمالية تُعد أهدافاً عسكرية مشروعة، وفرض حظر تجول شامل، ما أدى إلى نزوح آلاف المدنيين وسقوط قتلى وجرحى بينهم أطفال، بينما اتهمت قسد دمشق بمحاولة فرض السيطرة بالقوة وتهجير السكان.

- وسّعت القوات الحكومية سيطرتها في 8 يناير بعد دخول معظم حي الأشرافية واستمرار الاشتباكات في الشيخ مقصود، مع فرض حظر تجول في ستة أحياء، وسقوط ما لا يقل عن سبعة قتلى مدنيين ونزوح أكثر من 140 ألف شخص، في أخطر تصعيد تشهده مدينة حلب منذ سنوات.
- أعلنت وزارة الدفاع السورية في 9 يناير وقف إطلاق نار مؤقت في أحياء حلب الشمالية من ساعات الفجر الأولى، مع منح مهلة لخروج مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية بأسلحتهم الخفيفة باتجاه شمال شرق البلاد، ودخول حافلات لإجلانهم، وسط هدوء حذر ومراقبة ميدانية، بالتزامن مع جهود أمريكية لتأسيس آلية تنسيق استخبارية سورية-إسرائيلية لخفض التوتر على الحدود.

5. العراق:

- اعتقلت قوات الأمن العراقية في 3 يناير جميع الأطراف المشاركة في نزاع قبلي دام في منطقة خفاجة بمحافظة ديالى، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين، مع ضبط أسلحة استخدمت في الاشتباكات. كما فرضت شرطة محافظة ميسان حظر تجول وإغلاق طرق في العمارة بعد اغتيال شخصية بارزة في سرايا السلام، مع إحراق أنصار الحركة لمكتب رئيس المجلس المحلي وإطلاق نار في الهواء دون اشتباكات مباشرة. وفي بغداد، تم التعامل مع تسمم غذائي جماعي لأكثر من خمسين شخصاً، معظمهم أطفال، بعد تناول وجبات سريعة مجهولة المصدر، فيما تمكنت الأجهزة الأمنية في النجف من تفكيك عصابة سرقة متخصصة في سرقة سائقي دراجات التوصيل.
- عثرت قوات الأمن في كركوك في 5 يناير على جثة امرأة ملفوفة في بطانية داخل سد الخاصة شمال المحافظة، بينما أصيب عضو في الدفاع المدني بإطلاق نار مرتبط بخلاف شخصي، وفي المثنى توفي محتجز بتهمة قتل بعد تدهور صحته في مركز شرطة الرميثة.
- وفي 6 يناير، شهدت البصرة مقتل رجل برصاص شقيقه في نزاع مسلح شمال المحافظة، فيما أصيب شرطي في ذي قار بهجوم مرتبط بنزاع قبلي سابق، كما عادت السلطات في ميسان لفرض حظر تجول ليلي بعد سلسلة حوادث أمنية وانتقامية.
- واصلت بغداد تسجيل حوادث انتحار في 7 و8 يناير، شملت امرأتين وموظفاً في وزارة الداخلية، بينما تمكنت السلطات في كركوك من تفكيك شبكة اتجار بالبشر بعد اعتقال خمسة مشتبهين حاولوا بيع طفل مقابل المال، واعتقلت أجهزة الأمن في ذي قار شخصية بارزة في جماعة القربان المحظورة جنوب الناصرية.

- نفذت قوات الأمن العراقية خلال الأسبوع عمليات واسعة في بغداد وصلاح الدين لاعتقال مشتبهين بصلتهم بعمليات إرهابية، ونجحت في القبض على عنصرين من تنظيم داعش في 8 يناير، ضمن جهود مستمرة لتفكيك خلايا التنظيم والحد من نشاطه.
- كما أطلقت الأجهزة الأمنية خطة تأمين خاصة للزيارة الرجبية في 9 يناير، استعدادًا للفعاليات الدينية الكبرى التي تستقطب أعدادًا كبيرة من الزوار، مع تمهيد مسارات تأمين معقدة في المحافظات ذات الكثافة العالية. شهدت بغداد حالات قتل عائلية، منها حادثة قتل أب لوالده، بالإضافة إلى العثور على جثة شاب في الأنبار. في المجممل، أظهرت تقارير محلية وأمنية تحسنًا نسبيًا في الوضع الأمني مع عودة نحو خمسة ملايين نازح داخليًا وانخفاض معدلات الفقر، في حين تواصل السلطات العراقية تنفيذ خطط لتسليم الملف الأمني وإعادة بناء قدرات الأجهزة الأمنية خلال 2026.

6. اليمن:

- استعاد الجيش اليمني المعترف به دولياً السيطرة على المكلا عاصمة حضرموت في 3 يناير بعد انسحاب المجلس الانتقالي الجنوبي من المواقع الرئيسية، وذلك عقب غارات جوية سعودية على مواقع الانتقالي في سيئون ومديريات مجاورة، فيما أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي نجاحاً تاريخياً للسيطرة الحكومية وسط انسحاب جزئي للانتقالي تحت الضغط، بينما أعلن الانتقالي بدء مرحلة انتقالية تمتد لعامين تمهيداً لاستفتاء حول مصير الجنوب.
- تقدمت القوات الحكومية للسيطرة على معظم مديريات حضرموت التسع في 4 يناير، فيما عقد مجلس القيادة الرئاسي اجتماعاً طارئاً لمراجعة التطورات الأمنية والعسكرية، مع اتخاذ تدابير لحماية المدنيين والمرافق الحيوية، بالتوازي مع استمرار انسحاب قوات الانتقالي الجزئي.
- أصدر مجلس القيادة الرئاسي قرارات بإقالة مسؤولين مرتبطين بالانتقالي وإحالتهم للتحقيق في 5 يناير، شملت محافظ عدن "أحمد لملمس" مع تعيينات جديدة في حضرموت والمهرة لتعزيز السيطرة الحكومية، بينما فرضت السلطات حظر تجول ليلي في عدن وانتشاراً أمنياً واسعاً لتعليق حركة السلاح، بالتزامن مع انسحاب القوات الإماراتية بالكامل من اليمن، ما يعكس تحولات في التحالفات العسكرية والسياسية.
- دخلت قوات درع الوطن عدن وسيطرت على القصر الرئاسي والمطار والمنافذ الاستراتيجية في 7 يناير، فيما اتهم التحالف السعودي زعيم الانتقالي "عبدروس الزبيدي" بالخيانة والهرب إلى الإمارات، مع غارات سعودية على مواقع في الضالع، ما يعكس تصعيداً مباشراً على المستوى العسكري والسياسي.
- عادت الحياة تدريجياً إلى عدن مع انتشار أمني واسع لقوات درع الوطن وتنسيق مع ألوية العمالقة لتأمين المدينة في 8 يناير، فيما استمرت العمليات الأمنية في المحافظات الجنوبية والشرقية، شملت

ضبط خلية حوثية مسلحة وإطلاق مضادات طائرات للتصدي لطائرة مسيرة في أجواء معاشيق، مما يعكس استمرار بؤر توتر متعددة على الأرض.

- أعلن الأمين العام للمجلس الانتقالي "**عبد الرحمن السبيحي**" حل المجلس وكافة هيئاته في 9 يناير 2026 للحفاظ على السلام والأمن في الجنوب والدول المجاورة، في خطوة أعادت تشكيل خارطة القوى الجنوبية وسهّلت عقد مؤتمر جنوبي-جنوبي برعاية سعودية، بما يضع إطاراً جديداً للتسوية السياسية والأمنية في اليمن.

7. لبنان:

- رفض الأمين العام لحزب الله، "**نُعيم قاسم**" في 3 يناير مطالب نزع السلاح الحصري، معتبراً أنها تخدم إسرائيل والولايات المتحدة، ودعا لتسليح الجيش اللبناني لمواجهة "الأعداء"، مؤكداً على فخر العلاقة مع إيران، ما يعكس استمرار التوتر الداخلي حول سلطة السلاح مقابل الدولة. رصدت تقارير إطلاق نار على قوات "اليونيفيل" التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان.

- قُتل شخصان في 4 يناير في غارة مسيرة إسرائيلية على سيارة في منطقة عين المزراب شمال بنت جبيل جنوب لبنان، حيث ادعت القوات الإسرائيلية استهداف عناصر من حزب الله، وهو مؤشر على استمرار الانتهاكات المتبادلة لاتفاق وقف إطلاق النار على الحدود الجنوبية.

- نفذ الجيش الإسرائيلي في 5 يناير ضربات واسعة على بنى تحية لحزب الله وحماس في جنوب وشرق لبنان بعد إصدار أوامر إخلاء لقرى حمارة وعين التينة وكفر حتا وعنان، مبرراً ذلك بانتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار، ما زاد من التوتر على طول الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل.

- استهدفت الغارات الإسرائيلية في 6 يناير مناطق جنوبية وشرقية بما فيها غزية قرب صيدا، وأسفرت عن تدمير مبنى تجاري، في وقت أدان الرئيس "**جوزيف عون**" هذه الضربات واعتبرها معرقة لجهود منع التصعيد، ما يعكس ضغوطاً داخلية وإقليمية على الحكومة اللبنانية للسيطرة على الأمن.

- قتل شخصان آخران في 7 يناير في غارة على سيارة في زيتا-بنعفول ومناطق جنوبية أخرى، فيما واصل الجيش الإسرائيلي مزاعمه بقتل عناصر من حزب الله، وهو مؤشر على استمرار العمليات الإسرائيلية المتفرقة للتأثير على بنى السلاح غير الرسمية في لبنان.

- أعلن الجيش اللبناني في 8 يناير اكتمال المرحلة الأولى من خطة "حصر السلاح" في جنوب نهر الليطاني بشكل فعال وملموس، مع توسع انتشار الجيش في المنطقة واستمراره في إزالة الألغام والأنفاق، مؤكداً أن السيطرة العملية للدولة تحققت رغم استمرار وجود نقاط إسرائيلية، ما يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز الأمن على الحدود.



- ربط الجيش اللبناني في 8 يناير الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية بعرقلة تنفيذ خطة حصر السلاح، مشيراً إلى أن استمرار الانتهاكات يسهم في صمود بنى سلاح غير الدولة في بعض المناطق، في حين سعد مكتب تنسيه من لهجته واصفاً جهود الجيش اللبناني بأنها "مشجعة لكن غير كافية"، واتهم حزب الله بإعادة التسلح أسرع من نزعها.
- شنت القوات الإسرائيلية في 9 يناير غارات جوية جديدة على مواقع حزب الله في مناطق عدة جنوب لبنان، متزامنة مع تقدم الجيش اللبناني في خطة نزع السلاح، ما يعكس استمرار التوترات الحدودية وانعدام الاستقرار على طول الخط الأزرق، رغم جهود حفظة السلام.
- واصل الجيش اللبناني ونفوذه الأمني في 8-9 يناير 2026 بسط السيطرة على جنوب لبنان بين نهر الليطاني والحدود الإسرائيلية، مع استمرار العمل على توسيع السيطرة شمالاً نحو نهر العوالي، في وقت أعربت أوساط سياسية عن مخاوف من أن المرحلة القادمة قد تثير نزاعات داخلية إذا لم تتزامن مع انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية.

هذا الملف من إعداد

بوليتيكال كيز Political Keys



منصة إعلامية مستقلة، غير حكومية، تعدُّ تقارير رصدية ودوريةً لأهم الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية، وتقدّم تحليلات موسّعة لأبرز الأخبار والأحداث الساخنة بشكل مهني وموضوعي. تضع بوليتيكال كيز Political Keys الخبر في سياقه وتقدّم لكم قراءة موضوعية ومعمّقة لأهم التحولات والقضايا الدولية.

مصدر المعلومات الموثوق لصناع القرار والباحثين

www.politicalkeys.net

جميع الحقوق محفوظة © 2026
Political Keys بوليتيكال كيز



للتواصل معنا عبر واتساب